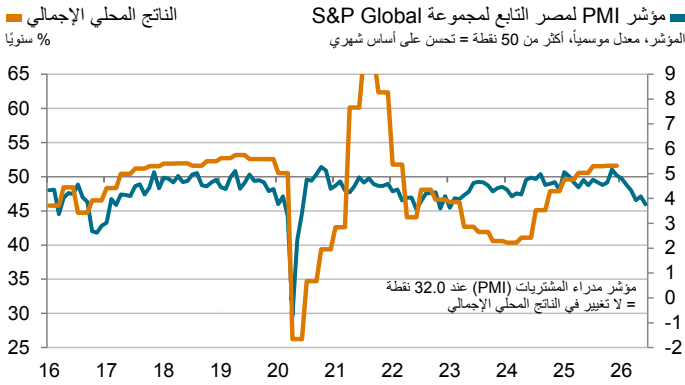


مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

انكماش القطاع غير المنتج للنفط في مصر يتفاقم ويقترب من أدنى مستوياته في ثلاث سنوات ونصف



جمعت البيانات خلال الفترة من 11 إلى 22 يونيو 2026.

المصدر: مؤشر مدراء المشتريات العالمي التابع لـ S&P Global، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عبر S&P Global Market Intelligence © 2026.

ملاحظة: على الرغم من أن قراءة مؤشر مدراء المشتريات البالغة 50.0 نقطة تشير إلى عدم وجود تغيير في الإنتاج مقارنة بالشهر السابق بين المشاركين في الدراسة، إلا أن المقارنات التاريخية تشير إلى أن القراءة البالغة 32.0 نقطة تتوافق مع عدم وجود تغيير في النمو السنوي للاقتصاد بشكل عام (كما هو مُفَسَّر بالناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية). وبالتالي، فإن أي قراءة لمؤشر مدراء المشتريات أعلى من 32.0 نقطة تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، بينما تشير القراءات الأقل من 32.0 نقطة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

تعليق

صرّح ديفد أوبن، خبير اقتصادي رئيسي في S&P Global Market Intelligence، قائلًا:

"انخفض مؤشر مدراء المشتريات إلى 46.0 نقطة في شهر يونيو، مما أعطى ثقة أكبر لتوقعات تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني. وتشير العلاقة التاريخية بين مؤشر مدراء المشتريات والناتج المحلي الإجمالي إلى أن القراءة الأخيرة تتوافق مع نمو بنسبة 3.8%، وهو أقل بكثير من نسبة 5% المسجلة في الربع الثاني من العام الماضي. لقد ألحق الصراع في الشرق الأوسط أضرارًا بالغة بالقطاع المحلي غير المنتج للنفط، حيث تشير أحدث البيانات إلى أكبر انخفاض في الأعمال الجديدة منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف.

"يعكس الانكماش جزئيًا قصة التضخم، حيث علقت الشركات المشاركة في الدراسة بشكل متكرر بأن ضغوط الأسعار المتزايدة قد أدت إلى تضييق إنفاق العملاء. وبالتالي فإن تراجع ضغوط التضخم المسجلة في بيانات دراسة شهر يونيو يوفر قدرًا من الارتياح للشركات. في حين استمرت الشركات في مواجهة ارتفاع أسعار المواد، انخفض معدل الزيادة في تكاليف الشراء الإجمالية بشكل كبير مقارنة بالشهر السابق. ويبدو أن استمرار التراجع مُمكن في حال انخفاض أسعار الطاقة العالمية وهدوء التوترات الإقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يدعم تحسّن توقعات الإنتاج المسجلة خلال الشهرين الماضيين."

يونيو 2026

الطلبات الجديدة تنخفض بأسرع وتيرة منذ أواخر عام 2022 بسبب مشاكل السيولة واضطرابات سلاسل التوريد

زيادة فترات التسليم مرة أخرى، مع ضعف الطلب بسبب تقليص النشاط الشرائي

ضغوط التضخم تتراجع من مستويات شبه قياسية، لكنها لا تزال مرتفعة

شهد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر انكماشًا حادًا هو الأكبر منذ ما يقرب من ثلاث سنوات ونصف خلال شهر يونيو، حيث تفاقم ضعف الطلب واستمرت اضطرابات سلسلة التوريد. وكان التدهور واسع النطاق، حيث انخفضت الطلبات الجديدة بأسرع وتيرة منذ أواخر عام 2022، كما انخفض الإنتاج والمشتريات والتوظيف.

وأشارت الشركات إلى وجود العديد من التحديات، منها قيود السيولة، ونقص المواد الخام، وارتفاع ضغوط الأسعار، والتي كانت جميعها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالصراع في الشرق الأوسط. ومع ذلك، شهدت تكاليف مستلزمات الإنتاج وتضخم أسعار المنتجات تباطؤًا مقارنةً بالمستويات القياسية الأعلى في عدة سنوات والمُسجلة في شهر مايو، كما ساد قدر من التفاؤل بأن يسهم انحسار التوترات في دعم تعافي النشاط الاقتصادي.

مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) في مصر التابع لـ S&P Global - المعدّل موسميًا - هو مؤشر مركب تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير النفطي. ويتم حسابه من خلال مقاييس الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي انخفاضاً من 47.1 نقطة في شهر مايو إلى 46.0 نقطة في شهر يونيو، أي دون مستوى 50.0 نقطة المحايد للشهر السادس على التوالي. وتُعد هذه أيضاً أدنى قراءة للمؤشر منذ شهر يناير 2023، مما يشير إلى انكماش ملحوظ نسبياً في ظروف الأعمال التجارية على مستوى الاقتصاد غير المنتج للنفط، ويشير إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى حوالي 3.8% في نهاية الربع الثاني من العام.

تدهورت معدلات الطلب بشكل ملحوظ في شهر يونيو، حيث انخفضت الطلبات الجديدة بأسرع وتيرة منذ شهر نوفمبر 2022. وأفادت حوالي 27% من الشركات المشاركة في الدراسة بانخفاض المبيعات مقارنة بنسبة 11% فقط أشارت إلى وجود تحسن. وأرجعت الشركات ضعف الطلب إلى عوامل متعددة مثل مشاكل السيولة لدى العملاء، ونقص المواد الخام، وُبطء سلاسل التوريد، وارتفاع الأسعار. كما شهدت السوق الخارجية تراجعًا، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى تأثير الصراع في الشرق الأوسط على ظروف التجارة الإقليمية.

ونتيجة لذلك، انخفض النشاط التجاري غير المنتج للنفط بشكل حاد وللشهر الخامس على التوالي، وكان معدل الانخفاض هو الأبرز منذ بداية عام 2023. كما استمر التوظيف في مساره التنازلي، على الرغم من أن معدل فقدان الوظائف قد انخفض قليلاً مقارنة بشهر مايو. وأفادت الشركات بأن انخفاض أعداد العاملين

PMI®

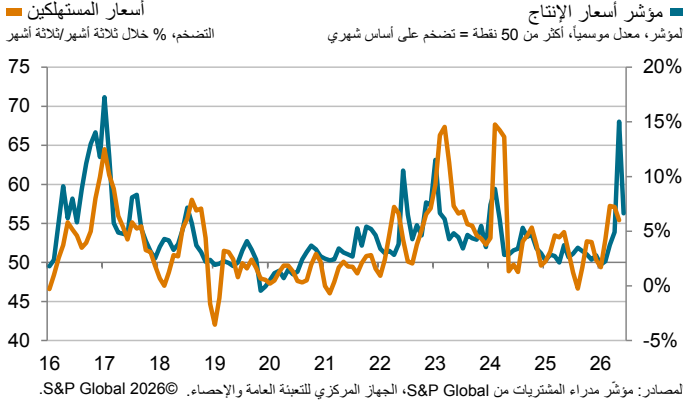
by S&P Global

كان يرجع في الغالب إلى الاستنزاف الطبيعي للقوى العاملة، وليس إلى عمليات تسريح نشطة للموظفين.

انخفضت مستويات الشراء في شهر يونيو، إلا أن الشركات ظلت قادرة على زيادة مخزونها في محاولة لزيادة التحوط ضد ارتفاع الأسعار المتوقع واضطرابات الإمداد المستمرة. وشهدت فترات تسليم الموردين زيادة ملحوظة، ولو بوتيرة أبطأ قليلاً مما كانت عليه في شهر مايو، حيث تمت الإشارة إلى نقص المواد الخام، واضطرابات الشحن في مضيق هرمز، وارتفاع أسعار الوقود كعوامل رئيسية.

رغم أن ضغوط التضخم ظلت مرتفعة، إلا أنها تراجعت بشكل ملحوظ عن مستويات شهر مايو التي كانت قريبة من المستويات القياسية. وانخفض معدل التضخم في أسعار الإنتاج بشكل كبير، كما انخفض معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج. ومع ذلك، أشارت الشركات إلى أن الصراع في الشرق الأوسط لا يزال يفرض ضغوطاً تصاعدياً على تكاليف الوقود والمواد الخام. كما استمرت ضغوط الأجور، حيث أفادت الشركات بتسجيلها ثاني أسرع زيادة في تكاليف الموظفين منذ شهر يناير 2018 (بعد تلك المسجلة في شهر مايو).

على الرغم من التحديات الحالية، ظلت توقعات الإنتاج المستقبلية أعلى من المستويات المسجلة في وقت سابق من العام. وأعربت عدد من الشركات عن تفاؤلها بشأن انخفاض الاضطرابات الناجمة عن الصراع وزيادة الدعم الحكومي، إلا أن هذا الشعور قد تراجع قليلاً منذ شهر مايو.



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات من S&P Global، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. © S&P Global 2026.

معلومات الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي رئيسي
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
الاتصالات المؤسسية
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: +91-971-101-7186
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من ستاندر أند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global من الرود على الاستبيان المُرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 400 شركة من شركات القطاع الخاص. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التصنيقي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في أبريل 2011.

يتم جمع الرود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للإجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الرود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى التواصل على: economics@spglobal.com.

مؤشر مديري المشتريات المُعدّ بواسطة S&P Global

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات PMI® (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات PMI™ أكثر الدراسات متبعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

تول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بآلية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® و S&P Global Inc علامتان تجاريتان مسجلة باسم S&P Global Inc أو حصلت على ترخيص بحدود وأثر شركتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يتضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيه أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.